الفصل الخامس

العلاقة بين الصحافة والسلطة

١٩٥٢ ـ ١٩٦٠

obeikandl.com

شكلت العلاقة بين الصحافة والسلطة في الفترة التي بدأت بقيام حركة الجيش في يوليو ١٩٥٢ وانتهت بصدور قانون تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠ أزمة الصحافة المصرية ، فبالرغم من أن القوانين سواء منها الموروث من الفترة السابقة أو ماتم إضافته خلال هذه الفترة تحفل بالكثير من القيود التي يمكنها أن تقيدّ حرية الصحافة إلا أن هذه القوانين قد تم تجميدها من الناحية العملية ، وإن ظلت تشكل أداة يمكن استخدامها في أي وقت تبرز فيه الحاجة إلى مثل هذا الاستخدام ، إلا أن السلطة قد استخدمت في سعيها للسيطرة على الصحافة وسائل وأساليب أخرى تخرج عن نطاق هذه القوانين .

لهذا فقد لعبت هذه العلاقة الدور الأساسي في تشكيل خريطة الصحافة المصرية في هذه الفترة ، وأساليب أدائها ، ويقول محمد حسنين هيكل إنه « عندما قامت سلطة واحدة في مصر بثورة ١٩٥٢ ، لم يكن معقولا ولا ممكنا أن تكون الصحافة بعيدة عن السياسة ، وما فرضته من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وربما كان الخيار المتاح للصحافة في ذلك الوقت أن تحدد موقفها من السلطة الواحدة الجديدة ، وأين هي منها ؟ هل هي عند الرأس تناقش وتحاور ، أم هي عند الذيل تمارس دور التابع والأداة ، وهكذا فإن درجة الاقتراب لم يكن لها بديل والخيار المطروح هو أين بالضبط ؟ على مستوى الحوار والقرار أو على مستوى التبعية والدونية »[١] .

والحقيقة أن الصحافة المصرية في تلك الفترة لم تمتلك هذا الخيار ، بل فرضت عليها التبعية والدونية فرضا ، إذ أن الخيار يعني امتلاك القدرة على تحديد الموقف والاتجاه ، وهذا في الحقيقة لم يتوافر للصحافة المصرية ، بل أجبرتها السلطة عبر إجراءاتها وممارساتها القهرية على أن تكون فى موقع الدونية والتبعية ، أما الاقتراب من السياسة أو البعد عنها فهو لا يشكل خيارا فى أي مجتمع ، إذ إن الابتعاد عن السياسة يشكل تقييدا لدور الصحافة في هذا المجتمع ، وللوظائف التي يمكن أن تؤديها ، أما إذا كان المقصود بالسياسة هو عملية صنع القرار السياسي ، أو السلطة التي تقوم بهذه العملية ، فإن درجة العلاقة هي التي يمكن أن تندرج في إطارها مجموعة من الخيارات أو البدائل ، أما العلاقة في حد ذاتها بمعنى وجود هذه العلاقة أو عدم وجودها فهي أيضا ليست خيارا ، إذ إن إحدى أهم وظائف الصحافة في مجتمع ديموقراطي هي الرقابة على سلطة صنع القرار السياسي ، ومن ثم فإنه لابد من وجود علاقة من نوع ما ، أما الخلاف فيكمن في درجة هذه العلاقة ونوعيتها وتوصيفها .

عوامل تحديد العلاقة بين الصحافة والسلطة

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في تحديد العلاقة بين الصحافة والسلطة ، أو بمعنى آخر نوعية العلاقة التي فرضتها السلطة على الصحافة ، ويمكن تحديد هذه العوامل فيما يلى :

١ ـ إن الصحافة المصرية قد ساهمت في الفترة التي سبقت قيام ثورة ١٩٥٢ في توفير الظروف الموضوعية لقيام « ثورة » ونجاحها ، وذلك من خلال قيامها بدور توعية الشعب بفشل النظام القائم ، والحكومات المتعاقبة في تحقيق المطلب الأساسي وهو الاستقلال ، وكان هذا عاملا أساسيا من العوامل التي شكلت العلاقة بين الصحافة والسلطة بعد قيام الثورة .. فقد أدرك القائمون بالثورة من العسكريين أن الصحافة القادرة على تشكيل الظروف الموضوعية لنجاح ثورتهم ، يمكنها أيضا إذا ما تركت حرة تشكيل الظروف الموضوعية لثورة أخرى في حالة عجز النظام الجديد عن تحقيق المطالب الشعبية .. وتتضح أهمية هذا التحليل ، إذا ما أدركنا أن الصحافة قد استغلت أول بادرة لإطلاق حريتها عقب قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ في شن حملة لإعادة الحياة البرلمانية ، وهذا يعني أنه في حالة إطلاق حرية الصحافة فإن نظام الحكم الجديد سيكون مرغما على إعادة الحياة الديموقراطية الكاملة .

٢ ـ إن الثورة قد بدأت « كانقلاب عسكرى » وهو توصيف اعترف به عبد الناصر نفسه في مقال له نشر بمجلة التحرير ، في أول أكتوبر ١٩٥٢ بعنوان « كيف دبرنا الانقلاب » ، و « ذلك يعني أن عبد الناصر ورفاقه كانوا يعتبرون ما جرى فى ليلة ٢٣ يوليو انقلابا »[٢] ، ومن ثم فإن مثل هذا الانقلاب ، وما تمخض عنه من سيطرة النخبة العسكرية على الحكم ، وإن كان قد امتلك الشرعية في البداية نتيجة لتأييد الشعب له ، والناتج عن تأييد الصحافة ، إلا أنه لا يمكنه الاحتفاظ بهذه الشرعية طويلا ، وفي الوقت نفسه فإن هناك قوى تمتلك الشرعية ، أو تطرح مشروعات تمكنها من اكتساب الشرعية ، وهذا يعني أنه في حالة استمرار وجود هذه القوى ، فإن النخبة العسكرية لا يمكنها الاحتفاظ بالشرعية ، لذلك « كانت سياسة الثورة في الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في

الحكم تقوم أولا على التخلص من حزب الوفد الذي كان يلح في طلب استعادة الحكم ، ثم التحول بعد ذلك لتصفية الشيوعيين والإخوان المسلمين »[٣] . وفي إطار عملية الصراع على السلطة واكتساب الشرعية للبقاء في الحكم كان لابد للنخبة العسكرية من تقييد الصحافة في محاولة لمنعها من القيام بأي دور في هذا الصراع ، أو التقليل من شرعية بقاء النخبة العسكرية في الحكم .

يضاف إلى ذلك أن انقلاب عام ١٩٥٢ تنطبق عليه السمات نفسها التي تميز الانقلابات العسكرية فى دول العالم الثالث من حيث إن مثل هذه الانقلابات ترى في السيطرة على الجيش ووسائل الإعلام أهم مصادر القوة التي تمكنها من الاحتفاظ بالحكم.

٣ ـ عدم امتلاك النخبة العسكرية التي قامت بالثورة لتصور أيديولوجي واضح ومحدد أو أي مشروع مستقبلي ، في الوقت الذي تمتلك فيه القوى الوطنية المصرية الموجودة مشروعات واضحة يمكنها أن تجذب الجماهير ، نتيجة لذلك فقد « غلب الطابع الانتقائي على أسلوب اختيار الخبرات والتجارب السياسية التي اقتبست منها قيادة ثورة يوليو بعض الأساليب والتنظيمات ، علاوة على عدم اتساق هذه التجارب مع خصوصية التاريخ السياسى المصرى الحديث والمعاصر »[٤] .

يضاف إلى ذلك موقف النخبة العسكرية من « الديموقراطية الليبرالية » ، ففي الوقت الذي رأت فيه القوى السياسية الأخرى أنها أسلوب حياة لا يمكن التخلي عنه ، كانت النخبة العسكرية قد « ضاقت بالمؤسسات الليبرالية التقليدية ، وكان من نتائج ذلك إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإلغاء الأحزاب والجمعيات السياسية ، ثم القضاء على كل السمات الاستقلالية لبعض المؤسسات الليبرالية كالجامعة ومجلس الدولة والالتفاف على بعض السلطات دون العصف بها كالقضاء الذى جوبه بمحاكم ذات سلطات خاصة كمحاكم الثورة والشعب والمحاكم العسكرية ، ثم كان الصدام مع الصحف الذي بلغ ذروته في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وانتهى بإلغاء وتصفية كل الصحف ذات الخط السياسي الواضح ، وبقيت في الميدان الصحف المحايدة »[٥] .

٤ ـ أزمة الثقة بين العسكر والمثقفين : كان من الطبيعي أن تنشأ هذه الأزمة في ظل

غياب أيديولوجية واضحة للنخبة العسكرية ورغبتها في البقاء في الحكم ، في الوقت الذي يعتبر فيه معظم المثقفين المصريين جزءا من قوى سياسية لها أطروحاتها ومشروعاتها السياسية والاجتماعية والفكرية ، لذلك كان شك النخبة العسكرية في المثقفين واضحا حتى في أولئك الذين استخدمتهم لتبرير قراراتها وتصرفاتها ، وفي إيجاد المخارج القانونية أو الدستورية لهذه القرارات والتصرفات ، أو بمعنى آخر إضفاء الشرعية على هذه القرارات ، مثل السنهورى وسليمان حافظ ثم في الصحفيين الذين أيدوا الثورة ، وربطت بينهم وبين النخبة العسكرية علاقات مثل أحمد أبو الفتح وإحسان عبد القدوس ، ولقد كانت قضية الديموقراطية عاملا أساسيا من العوامل التي شكلت هذه الأزمة ، ولعبت قضية حرية الصحافة دورا أساسيا في تشكيل هذه الأزمة بين الثورة وقطاع كبير من المثقفين هم الصحفيون ، فقد كان المثقفون يرون أنه لا يمكن أن يكون فى مصر نظام سليم دون صحافة حرة ، وكانت الثورة تعتبر الصحافة الموجهة هي وسيلتها الضرورية لتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية .

ومن ناحية أخرى لعبت سلسلة المواقف العدائية التي اتخذتها حركة الجيش من الصحافة دورا كبيرا فى تصاعد هذه الأزمة .

وبالرغم من أن الصحافة قد استقبلت حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وفي مقدمتها جريدة المصرى بخاصة وسائر صحف المعارضة بعامة ، استقبالا رائعا مع تأييد لها من غير حدود[٦] ، إلا أن تفسير عبد الناصر لذلك ـ طبقا لما جاء في شهادة هيكل التي أدلى بها لجريدة الوطن الكويتية ـ « إنه جاء نتيجة للخوف ، وأنه لا يثق في خائف خصوصا إذا تغيرت الظروف »[٧] ، ولقد كان تفسير عبد الناصر صحيحا إلى حد كبير ، ذلك أن الإجراءات الإرهابية التي اتخذتها الثورة ضد الصحفيين يضع الكثير من الشكوك حول ما إذا كان الصحفيون بهذا التأييد كانوا يعبرون عن اقتناع حقيقي بخط الثورة أم لا، يضاف إلى ذلك أن الكثير من الصحفيين كانوا ينتمون إلى قوى وطنية صاحبة مشروعات سياسية وفكرية راديكالية أو إصلاحية تختلف عن المشروع الذي طرحته السلطة العسكرية ، وبالتالي فإن التأييد التام لمشروع السلطة قد جاء نتاجا للخوف وليس نتاجا للاقتناع .

ويثير هذا التحليل قضية أخرى هي أن العاملين في الصحافة المصرية ، وفي ظل حريتها

النسبية قبل الثورة كانوا لا يهابون دخول السجن ثمنا لإصرارهم على قول كلمة الحق ، ويتساءل الحمامصي : ما الذي جد علينا حتى نتحول هذا التحول ؟ هل تغيرت نوعية المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ عن نوعيته بعد الثورة أم أنهم كانوا يهابون ويخشون ما قد يتعرضون له من وسائل التعذيب وامتهان كرامة الإنسان وغيرها مما كانت تلجأ إلى استخدامه أجهزة الدولة العسكرية ، ولهذا آثروا السلامة والنجاة من الامتهان البدني ، وفضلوا عليه الامتهان الفكري والذهني ، أم أنه الخوف على ضياع لقمة العيش ، وإصرار الدولة على عدم منحها لغير الملتزمين بمبادئها »[٨] ، وبالتأكيد فإن تفسير الحمامصي صحيح جزئيا ، لكن هناك أسباب أخرى لذلك يمكن أن تكمل الصورة فالتعذيب والامتهان البدني والخوف على لقمة العيش عوامل أساسية لكنها ليست الأسباب الوحيدة لذلك ، بل يمكن أن نضيف إليها :

أ ـ إن الشجاعة في إبداء الرأي واتخاذ المواقف ترتبط بمناخ عام ، إذ أنها ظاهرة اجتماعية ، حيث يمكن لهذه الظاهرة أن تكون ملحوظة في ظل مناخ ديموقراطي ، يمكن أن يوفر في النهاية نوعا من الضمانات لهذه الظاهرة ، أما في ظل حكم الديكتاتورية العسكرية ، فمن المؤكد أن مثل هذه الشجاعة يمكن أن تصبح نوعا من الانتحار .

ب ـ إن الصحفيين المصريين قد افتقدوا شيئا مهما هو أنه فى الفترة السابقة كان يعتبر الحكم على صحفى بالسجن أو بأي نوع من العقوبة هو بمثابة تتويج لنضال وطني ، وذلك لأن الصحف كانت جزءا من حركة وطنية توجه معظم كفاحها ضد المحتل الأجنبي ، أما الآن فقد اختلف الأمر ، فقد أصبحت السلطة سلطة وطنية مهما تكن الشكوك التي يمكن أن تثار حول شرعيتها أو مشروعية بقائها في الحكم ، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه يواجه سلطة وطنية أي أنه لم يعد شهيدا لنضال وطني كما كان في الفترة السابقة ، ومن الواضح إن السلطة قد أدركت ذلك ، فيلاحظ أن عبد الناصر كان حريصا كل الحرص على الإدعاء دائما بحرية الصحافة المصرية ، لذلك كان يعمد إلى معاقبة الصحفيين باتهامات بعيدة عن عملهم الصحفى حتى لا يتضح للكافة عدم صحة إدعاءاته ، وحتى لا يصير الصحفيون المعاقبون شهداء رأي أو ضحايا الحرية ، وكانت معظم هذه الاتهامات تدور حول قلب نظام الحكم أو التخابر مع جهات أجنبية ، أو إثارة الطوائف.

جـ ـ اختلاف نوعية القضاء : حيث كان الصحفي يحاكم في الفترة السابقة أمام قاضيه الطبيعي ، يمتلك حق ا لدفاع ، ويعرف ما يمكن أن يتعرض له من عقوبات ، وكان القضاء المصرى يميل إلى تفسير نصوص القوانين لصالح حرية الصحافة، ولصالح الصحفيين باعتبارهم جزءا من حركة وطنية ، وفي أحيان كثيرة يقوم القضاة بتطبيق الحد الأدنى للعقوبة ، لكن الأمر اختلف بعد الثورة ، حيث قامت حكومة الثورة بإنشاء محاكم استثنائية تتشكل من العسكريين أساسا مثل محكمة الثورة ومحكمة الشعب ، وهي تقوم بتطبيق عقوبات شديدة تخرج عن نطاق القوانين الموجودة ، وفي أكثر الاحيان تشكل نوعا من الإعدام الأدبي مثل « التجريد من شرف المواطنة » ، كما حدث مع أبو الخير نجيب ، أو سحب الجنسية المصرية كما حدث مع محمود أبو الفتح وسعد الدين الوليلى ، فضلا عن عقوبات الحرمان من الحقوق السياسية وهي عقوبات تم اتخاذها بالطريق الإداري ، حيث أصدر مجلس الثورة قرارا بحرمان ٣٨ وزيرا سابقا و ٢٣ صحفيا من حقوقهم السياسية لمدة ١٠ سنوات ، هذا بالإضافة إلى ما أسماه عبد الناصر بأسلوب « التربية » كما حدث بالنسبة لإحسان عبد القدوس ، حيث يتم اعتقال الصحفى لفترة محدودة بدون تقديمه للقضاء .

د ـ افتقاد المؤسسات الليبرالية التي كانت تشكل قيدا على حركة السلطة ، فيما يختص بحرية الصحافة مثل مجلس الدولة ، حيث صدر قانون جديد لمجلس الدولة في مارس ١٩٥٥ تضمن حل مجلس الدولة وإعادة تشكيله خلال خمسة عشر يوما ، وإسقاط عضوية بعض العاملين به ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود برلمان ، وحتى بعد تشكيل مجلس الأمة ، فإن هذا المجلس لم يكن لديه القدرة نتيجة لتحكم السلطة التنفيذية فيه على القيام بدور الرقابة على الإدارة .

هـ ـ افتقاد القوى التي يمكن الاستناد إليها في الدفاع عن حرية الصحافة مثل الأحزاب السياسية ، حيث تم حل هذه الأحزاب في ١٦ يناير ١٩٥٣ ، ثم قامت الثورة بالتحول إلى النقابات المهنية حيث قامت بحل مجلس نقابة المحامين ، وتشكيل مجلس نقابة مؤقت بطريق التعيين في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤ ، وحل نقابة الصحفيين في ١٥ إبريل ١٩٥٤ ، وهكذا فإنه لم يكن هناك مجال للشجاعة إذ إن الصحفي الذي يمتلك الجرأة على إظهار هذه الشجاعة يمكن أن يتلقى عقوبات قاسية دون أية حماية سياسية أو قضائية،

ودون أن يعرف أحد شيئا عن شجاعته ، لا بل يمكن تصوير شجاعته على أنها خيانة أو اتصال بجهات أجنبية ... إلخ ، وهكذا انقسم الصحفيون إلى « أربعة فصائل ـ كما يقول الحمامصي ـ فصيلة خائفة وجلة تتوقف ولكنها لا تستسلم ، تمسك بالقلم وتنصحه بعدم التحرك على الورق برأي يؤمن به، وأن يتجاهله ضمانا لسلامته ، وأخرى تفكر في المقاومة، فتقاوم ويأتي الحكم بوقفها عن الكتابة فتتوقف ولكنها لا تستسلم ، وثالثة تهاجر خارج مصر ، أما الشريحة الباقية فقد كانت ذات الحجم الأكبر والتي ارتضت المضي في عملها لتكون أداة تنفيذ وطاعة ».

لكن ذلك لا يعني تبريرا لموقف الصحفيين بقدر ما هو محاولة للتفسير ، إذ إن جو الإرهاب قد خلق ظاهرة أخرى يمكن تسميتها بالانتهازية السياسية ، لكن هذه الظاهرة لا تنطبق على الصحفيين وحدهم ، إذ إن معظم القوى السياسية المصرية في تلك الفترة قد مارستها ابتداء من الوفد إلى الشيوعيين ، فهذه القوى لم تدرك أن الحرية حق للجميع ، وأن الديموقراطية تعني حق كل القوى السياسية في طرح مشروعاتها والدفاع عنها ، والعمل على استقطاب الجماهير من أجل تحقيقها ، أو إقناع الجماهير بها ، وهكذا فإن القوى السياسية المصرية قد أتاحت الفرصة للديكتاتورية العسكرية لكي تنفرد بكل قوة على حدة ، فتقضي عليها جميعا ، وتقضي على الحرية والديموقراطية معها . ولم يختلف الأمر بالنسبة للصحفيين ، فقد راحوا في سعيهم للاقتراب من السلطة يساعدون هذه السلطة في القضاء عليهم ، ويزينون لها قراراتها ويبررونها ، ويستخدمون اقترابهم من السلطة في تصفية الخصومات السياسية بينهم ، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك ، حيث يقول عادل حموده « إن صراعا أشبه بصراع الحيتان قد نشب بين الصحفيين الكبار من أجل إظهار الولاء للعهد الجديد ، وتقديم الخدمات الممكنة وغير الممكنة له ، ووصل صراع الحيتان إلى حد التدمير أحيانا ، حيث اتهم مصطفى أمين ، أحمد أبو الفتح بأنه كان وراء البلاغ الذي أدى بالثورة إلى اعتقاله هو وعلي أمين في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ ، واتهم أحمد أبو الفتح بعد ذلك مصطفى أمين بأنه كان وراء إغلاق جريدة المصري في ٢ مايو ١٩٥٤ .

وبصرف النظر عن مدى صحة هذه الاتهامات إلا أن مجرد طرحها يعبر عن جزء من الأزمة التي خلقها الصحفيون أنفسهم ، بتجاهلهم لحقيقة أن الاعتداء على حرية فرد أو

قوة سياسية في المجتمع يمكن أن يشكل مقدمة للاعتداء على حريات الجميع ، وهذا هو ما حدث بالفعل .

تلك هي العوامل التي شكلت علاقة الصحافة بالسلطة في تلك الفترة ، فما هو شكل هذه العلاقة ، وما هي الوسائل التي استخدمتها السلطة للسيطرة على الصحافة ؟

بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بشكل العلاقة ، فيمكن أن نفرق بين فترتين :

الفترة الأولى : وتبدأ بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتنتهي بإلغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس، وفي هذه الفترة كان هناك درجة من الصراع بين الصحافة والسلطة ، تقل وتزيد طبقا لما كانت تسمح به السلطة نفسها من درجات الحرية ، هذا بالإضافة إلى أن درجة الصراع التي ظهرت في تلك الفترة كانت نتاجا للصراع بين النخبة العسكرية نفسها على السلطة وخاصة بين جناحي محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وبين النخبة العسكرية ككل والقوى الديموقراطية ، ولقدكان هذا الصراع هو في الوقت نفسه صراع بين الديموقراطية والديكتاتورية ، ولقد أحرز الاتجاه إلى الديكتاتورية العسكرية نصرا حاسما بإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ، لكن هناك أيضا وجه آخر لهذه العلاقة هو علاقة التبعية للسلطة والتي تمثلت بشكل أساسي في الصحف التي أصدرتها الثورة نفسها .

أما الفترة الثانية : فتبدأ بانتصار الاتجاه الذي قاده جمال عبد الناصر بإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ ، ويستمر حتى صدور قانون تنظيم الصحافة ، وقد اتخذت العلاقة في هذه الفترة شكل التبعية ، حيث استطاع عبد الناصر السيطرة على الصحافة بشكل كامل .

أما الوسائل التي استخدمتها السلطة للسيطرة على الصحافة ، فيمكن تصنيفها على النحو التالي :

١ ـ الرقابة المسبقة على النشر :

كانت الرقابة مفروضة على الصحف عقب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقد وجدت حركة الجيش عند قيامها هذه الرقابة مفروضة ، فاستخدمتها لصالحها ، لكن الجديد في الأمر أن حركة الجيش قد فرضت منذ قيامها رقابة عسكرية إلى جانب الرقابة المدنية التي كانت مفروضة قبل قيامها ، ففي ٢٥ يوليو ١٩٥٢ صدر الأمر رقم (١) من الرقيب الحربي جاء فيه بأمر القائد العام يعلن الرقيب الحربي أنه بالنسبة لما بدر من بعض

الصحف من محاولة نشر أنباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية ، وتحميلها غير ما تهدف إليه من معان وأهداف ، يتبع الآتي بعد في رقابة الأنباء العسكرية :

١ ـ تقدم الجريدة تجارب الطبع للرقيب الحربي لرقابتها .

٢ ـ يجب الحصول على أمر كتابي من الرقيب الحربي بإباحة النشر ويسلم هذا الأمر لمندوب الجريدة .

٣ ـ يقوم الرقيب الموجود في إدارة كل جريدة بمطابقة ما يأمر به الرقيب الحربي على ما تعده الجريدة للطبع فعلا .

٤ ـ أي مخالفة لما يشير به الرقيب الحربي تعرض الجريدة للمصادرة في أول مخالفة ثم للتعطيل في المخالفات التالية لمدة تتناسب مع درجة المخالفة[٩] .

ويتضح من ذلك أن السلطة لم تكتف بالرقابة المدنية المفروضة بمقتضى قانون الطوارئ لكنها أضافت إليها الرقابة العسكرية ، وبالرغم من أن مضمون الأمر قد انصب على الأنباء العسكرية ، إلا أن إلزام الجريدة بتقديم كل البروفات إلى الرقيب الحربي يشكك في مصداقية ذلك ، إذ أن هذا الرقيب يمكنه تجاوز ذلك بمنع نشر أخبار أو موضوعات لا صلة لها بالشئون العسكرية ... ثم أن هذا الأمر قد نص على ضرورة حصول الجريدة قبل الطبع على أمر كتابي من الرقيب الحربي بإباحة النشر ، ثم ألزم الرقيب المقيم في إدارة الجريدة بمراجعة ما يأمر به الرقيب الحربي على ما تعده الجريدة للنشر ، أي أنه قد أوجد سلطتين للرقابة في الوقت نفسه إحداهما داخل الجريدة ، والأخرى خارجها ... ولم يكتف بذلك حيث نص على عقوبة مصادرة الجريدة في أول مخالفة لأوامر الرقيب الحربي ، ثم للتعطيل في المخالفات التالية لمدد غير محددة ، حيث إن عبارة « تتناسب مع درجة المخالفة » تعني تعطيل الجريدة لأية مدة ترى السلطة أنها مناسبة بدون أية رقابة قضائية على ذلك .

هناك أيضا ملمح آخر للرقابة في عهد الثورة ، هو أن الرقابة لم تقتصر على المنع فقط ، بل إنها تعدت ذلك إلى فرض نشر أنباء أو موضوعات معينة ، أي أنها أصبحت رقابة إيجابية وليست سلبية ، حيث يقول رمزي ميخائيل : « إن الرقابة كانت تسيطر على المواد الصحفية بهدف تحقيق أغراض الحاكم وحمايته هو وكبار المسئولين من النقد ، وكذلك تشكيل ثقافة القارئ ، وإعداد الرأي العام بالشكل الذي يضمن خضوع الشعب للحاكم ،

فكانت مهمة الرقابة متعددة الأوجه والأهداف تشمل **أولا** : منع نشر المواد المعارضة لاتجاه الحاكم ورأيه ، **ثانياً** : فرض نشر أخبار وتوجيهات معينة تخدم سياسة الحاكم وتمهد لقراراته وتبرر تصرفاته ، **ثالثا** : رفع المواد المحذوفة إلى الزعيم ، ليعرف اتجاه كاتبيها ويقرر بنفسه أسلوب معاقبته وإخضاعه وإذلاله[١٠] .

ويشير المعهد الدولي للصحافة إلى ظاهرة أخرى أن الرقباء الذين عينتهم حكومةالثورة للرقابة على الصحف كانوا من الضباط الصغار الذين لم يكن لديهم أية خبرة في التعامل مع الصحافة ، وقد طلب أحد هؤلاء الضباط من الجريدة التي كان يقوم بالرقابة عليها عدم نشر أي شئ عن القطن ، وبرر ذلك بأنه لا يعرف شيئا عن هذا الموضوع ، وبالتالي لم تظهر في هذه الجريدة أية معلومات أو أخبار عن موضوع القطن لمجرد أن الرقيب لا يعرف شيئا عنه[١١] .

كما يشير المعهد الدولي للصحافة إلى ظاهرة رفع المواد التي يقرر الرقيب حذفها إلى السلطة ، حيث فرض صلاح سالم على الصحف ضرورة تقديم نسختين من المادة الصحفية إلى الرقيب ، ثم يعيد الرقيب نسخة من المادة وعليها تأشيرة الموافقة أو الرفض إلى الجريدة ، ويرفع النسخة الثانية إلى وزارة الداخلية[١٢] .

ونتيجة لاحتجاج الصحفيين على فرض الرقابة العسكرية ، فقد رفعها مجلس قيادة الثورة في ٣١ يوليو ١٩٥٢ ، وأعلن المتحدث باسم المجلس أن الحركة سوف تعتمد على ضمير المحررين وإحساسهم بالواجب حتى يمكنهم التقييم السليم لما ينبغي أو لا ينبغي أن ينشر ، وأكد المجلس أنه لن يسمح بالهجوم على الثورة وأهدافها ، ولكن يبدو أن الرقابة لم تلغ فعلا إلا في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ بالأمر العسكري رقم ٣٩ ، غير أن مجلس القيادة عاد في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ فأصدر الأمر العسكري رقم ٥٢ ، وهو يجيز للرقيب العام لاعتبارات الأمن والنظام العام أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها وعلى الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية المتعلقة بهذه الصحيفة[١٣] .

ومن الواضح أن الأمر العسكري رقم ٣٩ الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ ، ثم الأمر العسكري رقم ٥٢ الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، يتناولان الرقابة العسكرية فقط ، أي الرقابة الموجودة خارج الجريدة التي نص عليها الأمر رقم (١) الصادر في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ ، أما الرقابة المدنية المفروضة أصلا بمقتضى إعلان الطوارئ فقد ظلت مفروضة

طوال هذه الفترة ، وأن أول مرة ترفع فيها هذه الرقابة كانت بمقتضى قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ حيث نصت هذه القرارات على إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطني .

ويعتبر عبد العظيم رمضان أن أخطر التنازلات التي قدمتها الثورة ، والتي تضمنتها هذه القرارات ، هو قرارها بإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ، فقد هيأ هذا القرار لجميع القوى السياسية في مصر الفرصة كاملة لكشف مواقفها واتجاهاتها المعادية للثورة بشكل سافر وصريح لاموارية فيه ، ولكنه من جانب آخر هيأ للثورة نافذة عريضة تطل منها على القوى المعارضة لها بعد أن نزعت عن وجهها نقاب النفاق والخوف ، وأخذت تجاهر بالخصومة والعداء في معركة كانت تحس بأنها المعركة الأخيرة[١٤] .

ويلاحظ هنا أن مجلس الثورة قد قدم هذا التنازل طبقا لوصف الدكتور رمضان له نتيجة للصراع على السلطة بين جناحي النخبة العسكرية نفسها ثم للصراع بين النخبة العسكرية والقوى الديموقراطية ... كما أن مقولة العداء للثورة التي يطرحها الدكتور رمضان يمكن أن تستخدم كمحاولة لتبرير تصرفات الثورة والإجراءات التي اتخذتها عقب إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ ، وفي الحقيقة فإنه لا يمكن اعتبار محصلة ما تم طرحه على صفحات الصحف خلال هذه الفترة عداء للثورة إلا إذا اعتبرنا المطالبة بالديموقراطية والحياة النيابية وعودة الجيش إلى الثكنات عداء للثورة ، بالرغم من أنها مطالب مشروعة !!

كما أنه كان هناك نوع من المبالغة في توصيف درجة الحرية التي تمتعت بها الصحافة المصرية ، خلال ما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ حيث يعتبر كرم شلبي أن الأيام العشرين من ٥ إلى ٢٥ مارس ١٩٥٤ هي الأيام التي شهدت فيها الصحافة المصرية أزهى أيام الحرية فقد ظهر فيها صراع ونقاش وجدل فكري حول قضية الديموقراطية[١٥] .

لكن تحليل الأحداث يؤكد عدم صحة هذه المبالغة ، لكنه لا ينفي حقيقة أن الصحافة المصرية خلال هذه الفترة قد تمتعت بدرجة كبيرة من الحرية قياسا بالفترة التي سبقتها منذ قيام الثورة ثم الفترة التي أعقبتها ، فهذه المبالغة في تقدير مدى الحرية في هذه الفترة ، واعتبارها أزهى أيام الحرية تتجاهل حقيقتين مهمتين ، **أولهما** : إن قرار رفع الرقابة عن الصحافة في ٥ مارس ١٩٥٤ لم يرفع الرقابة بشكل كامل ، بل أبقاها فيما يختص بشئون الدفاع الوطني ، **وثانيهما** : أنه بالرغم من تأكيد صلاح سالم في ٧ مارس ١٩٥٤ أن

الرقابة على الصحف لن تعود مهما قالت ، وأن الشعب هو الذي سيحكم على الصحافة ، إلا أنه في ١٨ مارس ١٩٥٤ ـ أي بعد ١١ يوما من هذا التصريح ـ قامت قيادة الثورة بفرض الرقابة على جريدة القاهرة المسائية بحجة أنها نشرت أخبارا كاذبة من شأنها بلبلة الأفكار[١٦] ، وأكد صلاح سالم أن فرض الرقابة على جريدة القاهرة إنذار لكل الصحف وأن الأحكام العرفية مازالت قائمة والرقابة على الصحف يمكن أن تعود في أية لحظة .

إن هذا يعني أنه بالرغم من رفع الرقابة فإن الأحكام العرفية المفروضة تتيح للسلطة أن تفرض هذه الرقابة وقتما تشاء وعلى من تشاء ، وأن إنذار الصحف بفرض الرقابة يمثل في حد ذاته قيدا على حريتها ، يضاف إلى ذلك أن المبررات المستخدمة لفرض الرقابة على جريدة القاهرة ـ وهي نفس المبررات التي تستخدم لتقييد حرية الصحافة منذ بداية الاحتلال البريطاني لمصر مثل بلبلة الأفكار ـ يمكن أن تستخدم في أية لحظة لتقييد هذه الحرية .

كما أنه في الوقت الذي سمحت فيه السلطة للصحافة بالتعبير عن رأيها حول قضية الديموقراطية ، والتمتع بقدر من الحرية إلا أن هذه السلطة قد استخدمت بعض الصحف لمهاجمة الديموقراطية ، بل والتشكيك في أهلية الشعب المصري لها مثل صحف أخبار اليوم حيث « رمى جلال الدين الحمامصي الشعب المصري في ٨ مارس ١٩٥٤ بالتخلف وعدم أهليته للادلاء بصوته في الانتخابات قائلا : إن الناخب هو حجر الأساس في بناء حياتنا البرلمانية القادمة ، ولا أظن أنه تعلم في الفترة السابقة كيف يمارس حقه النيابي عن إيمان لا عن خوف أو رهبة ، ولا أظن كذلك أن الفترة الباقية على إجراء هذه الانتخابات تكفي لأن تخلق من الناخب مواطنا قادرا على أن يرجح برأيه الرأى السليم الفكرة الوطنية التي لا يشوبها غرض أو هوى »[١٧] ، كما عبر علي أمين في ٩ مارس ١٩٥٤ عن المعنى نفسه بقوله يجب في نفس الوقت الذي تضمن فيه للشعب حقه في الخطأ يجب أن تضمن وجود صوت يقول للشعب في المجلس الجديد أنت أخطأت ويدله على طريق الصواب .

وهذا يعني أنه في الوقت الذي سمحت فيه السلطة ـ بقرار رفع الرقابة ـ للصحف المعارضة بالتعبير عن رأيها والدفاع عن قضية الديموقراطية ، فإنها عملت على أن تضمن وجود أصوات ترفض الديموقراطية وتدعو لبقاء الجيش في السلطة ، ثم بعد إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس قامت السلطة بتصفية جميع الصحف التي دافعت عن الديموقراطية أو

المسئولين عن تحريرها مثل المصري والجمهور المصري والقاهرة ، ولم تبق من صحف هذا الاتجاه سوى روز اليوسف بعد أن تلقى إحسان عبد القدوس رئيس تحريرها نوعا من التأديب على هذا الموقف .

لكن ذلك لا يعني التشكيك في حقيقة أن الصحافة المصرية قد تمتعت خلال فترة أزمة مارس ١٩٥٤ بقدر من الحرية ، لكن هذه المناقشة هدفها معارضة المبالغة في توصيف درجة هذه الحرية ، والحقيقة أن الرقابة على الصحف هي أشد القيود التي يمكن أن تفرض على حرية الصحف ففي ظل وجودها يستحيل على الصحف أن تعبر عن اتجاهاتها ومواقفها الحقيقية ، ولذلك جاء قرار رفع الرقابة بمثابة رفع لأهم هذه القيود أتاح لهذه الصحافة أن تناقش قضية مهمة هي قضية الديموقراطية وعودة الجيش إلى الثكنات ، وقد عبر وحيد رأفت عن ذلك في جريدة المصري في ٨ مارس ١٩٥٤ بقوله « أعود اليوم إلى القلم لأنفض عنه التراب ، فالرقابة على الصحف لا تحطم الأقلام فحسب ، بل تقضي على ملكة التفكير ، فلماذا يجهد الكاتب نفسه ، ويكدح المفكر ذهنه إذا كان ما تجود به قريحته لا ينقل إلى جمهور القراء أبدا ، ولا يصلهم إلا مبتورا مشوها بفعل الرقيب ، وياويل أمة لا يمارس كتابها إلا المدح والثناء ، ولا يسمح لكتابها إلا بتلك النغمة المرذولة متتابعة متكررة »[١٨] .

وبانتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ ، وإلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس عادت الرقابة على الصحف من جديد ، وبشكل أكثر صرامة ، ثم رفعت الرقابة جزئيا في ٢١ مايو ١٩٥٥ ، حول قضية محددة هي ما يتعلق بتصور نظام الحكم المطلوب بعد فترة الانتقال حيث صدر الأمر رقم ١٢٠ بتعديل الأمر رقم ٣٩ في شأن الرقابة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، حيث أضاف هذا الأمر فقرة جديدة هي : لا يجوز أن تفرض الرقابة طبقا للفقرة السابقة على أية صحيفة بالنسبة إلى كل ما يتعلق بنظام الحكم بعد فترة الانتقال ، وطلب الرئيس عبد الناصر من كل صاحب رأي وفكر أن يتكلم ، ويشارك في تحديد شكل نظام الحكم في الفترة القادمة .

وفي الحقيقة أن ذلك لا يعني رفع الرقابة ، لكنه يعني السماح بطرح وجهات النظر المختلفة حول موضوع محدد ، حيث بقيت الرقابة موجودة في تلك الفترة ، كما أنه يبدو واضحا من خلال حادث الاستفتاء الذي أجراه صبري أبو المجد في المصور أن رفع الرقابة

حول هذا الموضوع لم يكن يعني الحرية الكاملة في مناقشته ، أو بمعنى آخر السماح بنشر وجهات النظر التي يمكن أن تتعارض بشكل جذري مع توجهات السلطة وتصورها لشكل نظام الحكم، فمن غير المسموح به على سبيل المثال المطالبة بالتعددية الحزبية، حيث « قام صبري أبو المجد بإجراء استفتاء في مجلة المصور كانت نتيجته أن ٩١,١٥ ٪ من الشعب يرون إقامة حياة برلمانية تستند إلى أكثر من حزبين ، ولما ظهر الاستفتاء في المصور يوم ٢٩ مايو ١٩٥٥ كان جزاء صبري أبو المجد أن شتمه الرقيب العام وضربه ، وأمر جمال عبد الناصر بمصادرة المصور قائلا : أمن المعقول أن ألغي الأحزاب ثم يجري صبري أبو المجد استفتاء نتيجته أن ٩١ ٪ مع عودة الأحزاب ، وانتهت الأزمة برفع صفحات الاستفتاء من المصور وصدوره بدونها . كما يشير كرم شلبي إلى أنه « قد تم القبض على صبري أبو المجد بدعوى أن هذا الاستفتاء ليس إلا حركة حزبية دبرها أحد أعضاء الأحزاب المنحلة »[١٩] ، ولكن رئيس النيابة أصدر أمرا بتبرئته ، وأمر عبد الناصر بحفظ التحقيق والإفراج عنه بناء على تدخل فكري أباظة .

كما شهدت هذه الفترة أيضا منع نشر بعض المقالات مثل مقال أحمد لطفي حسونة في الأخبار ووحيد رأفت في الأهرام ، وقد ادعى صلاح سالم أن الرقابة غير مسئولة عن منع نشر هذين المقالين ، وأن حكومة الثورة يهمها جدا أن تعرف آراء المواطنين في هذا الموضوع الذي يتصل بمستقبل البلاد، وأنه يرجو ملحّا أن ترفع الصحف الرقابة عن نفسها. وحتى لو سلمنا جدلا بصحة هذه الادعاءات من جانب السلطة ـ بالرغم من أن الأحداث تؤكد عدم صحتها ـ فإن الصحف لم تكن لتستطيع أن ترفع الرقابة عن نفسها ، في ظل سلطة عسكرية يمكنها أن تفعل ما تشاء دون رقابة برلمانية أو قضائية ، إذ أن مثل هذا المناخ يفرض على القائمين على تحرير الصحف وعلى الصحفيين فرض رقابة ذاتية على أنفسهم حتى في ظل عدم وجود رقابة فعلية .

ولقد جاء أول قرار بإلغاء الرقابة عقب إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس في ٢٠ يونيو ١٩٥٦ بمناسبة إجراء الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية حيث أعلن جمال عبد الناصر في خطابه في عيد الجلاء أنه لا أحكام عرفية منذ اليوم ، فمصر تشعر بحرية حقيقية ، وكل الذي أطلبه من هذا الشعب أن يكون باستمرار على حذر ... اليوم نعلن انتهاء الأحكام العرفية ، وبهذا تكون هناك حرية صحافة ، إن كل الذي أطلبه باسمكم

وباسم هذا الشعب ، أن تستخدم حرية الصحافة في سبيل المحافظة على سيادة هذا الشعب وتحقيق أهدافه ... أهداف الثورة .

إن هذا يوضح أن السلطة قد وضعت شرطا لهذه الحرية ، هو عدم التناقض مع أهداف الثورة ، وقد تم إعادة فرض الرقابة على الصحف مرة أخرى نتيجة لإعلان الأحكام العرفية في أول نوفمبر ١٩٥٦ نتيجة العدوان الثلاثي على مصر ، حتى تم رفعها في ١٠ أكتوبر ١٩٦٠ .

ويتضح من ذلك أن الصحافة المصرية قد عاشت في ظل الرقابة المسبقة على النشر طوال هذه الفترة ، فيما عدا ٢٠ يوما خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، وأربعة أشهر و ٩ أيام ، في خلال الفترة من ٢٠ يونيو ١٩٥٦ حتى ١ نوفمبر ١٩٥٦ .

٢ ـ الرقابة بعد النشر :

بالرغم من شدة الرقابة المفروضة على الصحف ، والجمع بين الرقابة المدنية والعسكرية ، إلا أن سلطة الثورة افترضت إمكانية مخالفة تعليمات الرقيب بمعنى آخر إمكانية نشر أنباء أو موضوعات لا ترغب في نشرها لذلك « نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ على بعض الإجراءات الردعية في حالة مخالفة تعليمات الرقابة ، جاء فيه أنه يعاقب بالحبس من ٦ أشهر إلى ٥ سنوات ، وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، من يخالف أحكام هذا القانون ، وذلك إذا ارتكبت الجريمة في زمن السلم ، أو بالسجن إذا ارتكبت في زمن الحرب »[٢٠] ، وهذا يعني أن أحكام قانون الطوارئ لم تكتف بفرض الرقابة ، إذ من شأن هذه الرقابة أن تمنع ما تريد السلطة منعه ـ ولكنها رتبت عقوبات في حالة نشر أية مادة تتعارض مع تعليمات الرقيب .

وقد شهدت هذه الفترة الكثير من الحالات التي طبقت فيها رقابة تالية على النشر سواء قبل التوزيع أو بعده ، فقد لجأت السلطة قبل التوزيع إلى مصادرة الصحف ، كما حدث بالنسبة لجريدة الزمان المسائية في ١٢ أغسطس ١٩٥٢ التي صودرت لأنها نشرت تكذيب محمد نجيب لخبر مشروع قانون الإصلاح الزراعي الذي نشرته جريدة المصري .

كما قامت السلطة بتعطيل الصحف بحجج مختلفة ، لمدد غير محددة ، حيث أصدر « الحاكم العسكري العام في ١٨ يناير ١٩٥٣ أمرا بتعطيل ٧ صحف ، كان أكثرها ذا

اتجاه شيوعي لأنها انتقدت حركة الجيش ورجالها . وكانت هذه الصحف هي « الفداء والنذير والكاتب والملايين والواجب والمعارضة والميدان »[٢١] .

ويلاحظ هنا أن تعطيل هذه الصحف قد تم في فترة كانت فيها الرقابة مفروضة على الصحف ، وهو ما يجعل مثل هذه القرارات غير مشروعة ، وليس لها أي مبرر ، حيث إن من شأن الرقابة أن تمنع نشر أية مواد تتعارض مع اتجاهات السلطة ، كما يلاحظ أيضا أن هذا التعطيل قد صاحبه إجراءات أخرى عنيفة حيث تم اعتقال ثلاثة من محرري هذه الصحف ، كما قام رجال حركة الجيش باقتحام مكاتب هذه الصحف ، وتعيين أنور السادات رقيبا عليها حتى تم إغلاقها نهائيا في ١٩٥٣ .

٣ ـ إلغاء الصحف بحجة عدم الانتظام في الصدور :

أما الوسيلة الثالثة التي استخدمتها حركة الجيش في السيطرة على الصحافة فهي إلغاء الصحف باستخدام نصوص قانون المطبوعات تأسيسا على عدم انتظام صدور هذه الصحف خلال ستة أشهر ، وكان أول قرار بإثبات عدم انتظام الصحف في الصدور ، قد جاء في ٢٦ مايو ١٩٥٤ ، وقد تضمن هذا القرار إلغاء ٤٢ صحيفة متنوعة الاتجاهات بينها بعض الصحف الحزبية بسبب عدم انتظامها في الصدور فيما بين أكتوبر ١٩٥٣ ومارس ١٩٥٤ ، ويلاحظ أن عدم انتظام بعض الصحف في الصدور يرجع إلى إلغاء الأحزاب التي كانت تعبر عنها مثل البلاغ ، والإخوان المسلمون وصوت الأمة والسياسة والأساس .

وفي سنة ١٩٥٦ صدر قرار وزير الإرشاد القومي رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٦ بإثبات عدم انتظام ٥٨ صحيفة في الصدور وإلغائها وفي ١٥ فبراير ١٩٥٩ صدر قرار بإثبات عدم انتظام بعض الصحف الإقليمية وتعطيلها نهائيا .

٤ ـ إرهاب الصحفيين :

وقد اتخذت ممارسة هذه الوسيلة أشكالا متعددة يمكن تقسيمها إلى :

أ ـ الاعتقال :

وقد بدأ استخدام هذه الوسيلة بعد قيام حركة الجيش بيومين فقط، حيث صدر الأمر العسكري رقم (١) في ٢٥ يوليو ١٩٥٢ بإلقاء القبض على مصطفى وعلي أمين ، حيث مكث الاثنان في الاعتقال أربعة أيام ثم أفرج عنهما[٢٢] .

أما القرار الثاني فقد صدر في ١٩ يناير ١٩٥٣ باعتقال ثلاثة صحفيين ، هم سعد صادق صاحب « الفداء » ، ولويس دوس المحرر بها ، واللواء سليمان عبد الواحد شبل رئيس تحرير مجلة النذير . وذلك بتهمة إثارة الطوائف .

ثم قامت الثورة باعتقال إحسان عبد القدوس في ٢٢ مارس ١٩٥٤ نتيجة لنشره مقالا في مجلة روز اليوسف بعنوان « الجمعية السرية التي تحكم مصر » وصف فيه مجلس الثورة بأنه « جمعية سرية » . وقد اعتقل معه في اليوم نفسه إسماعيل الحبروك المحرر بمجلة روز اليوسف ، ومكث الاثنان في الاعتقال ٩٥ يوما ، وقد وجهت لهما تهمة العمل على قلب نظام الحكم ، ويوم الإفراج عن إحسان دعاه عبد الناصر ليتناول معه طعام الإفطار ، وقال له عبد الناصر إنه كان يربيه[٢٣] .

وكان إحسان عبد القدوس على علاقة وثيقة بأعضاء مجلس قيادة الثورة ، حيث اعتبره قادة الحركة أنه قد مهد بحملاته الصحفية لقيام الثورة ، وكان عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة يترددون على مبنى روز اليوسف قبل الثورة ، وأمدوا إحسان بعشرات المعلومات والتقارير السرية التي استند إليها عندما تصدر للكتابة عن الأسلحة الفاسدة .

كما قامت الثورة أيضا باعتقال الصحفي إسماعيل المهدوي عام ١٩٥٤ وذلك لرفضه للحكم العسكري ومطالبته بتشكيل حكومة مدنية ، وقد مكث في معتقل بني سويف ثم أبو زعبل مدة عامين ، وكانت التهمة التي وجهت له هى تأسيس وقيادة تنظيم سري ، ثم خرج في عام ١٩٥٦ وأعيد اعتقاله في عام ١٩٥٨ ، ولم يتم الإفراج عنه إلا بوساطة الزعيم السوفيتي خرشوف عند زيارته لمصر عام ١٩٦٤ ، وبعد أن قرر الاستقالة من الحزب الشيوعي ، ودمج الحزب في الاتحاد الاشتراكي .

ثم جاءت أعنف مواجهة بين الثورة وقوى اليسار في عام ١٩٥٩ ، فنتيجة لموقف جريدة المساء من حركة الشواف في العراق ، وعدم تأييدها لوجهة النظر الرسمية من هذه الحركة تم اعتقال الدكتور عبد العظيم أنيس المحرر بها في أول يناير ١٩٥٩ ثم شنت سلطة الثورة أوسع حملة اعتقالات ضد اليسار الماركسي حزبا موحدا وشخصيات مستقلة والمتعاطفين معه من المثقفين الديموقراطيين[٢٤] ، وقد شهدت هذه الحركة التي تمت في ٢٨ مارس ١٩٥٩ اعتقال عدد كبير من الكتاب والصحفيين اليساريين من بينهم لويس عوض ، محمود السعدني ، لطفي الخولي ، أبو سيف يوسف ، أديب ديمتري ، فيليب جلاب ،

إبراهيم عامر ، فتحي خليل ، عبد الستار الطويلة ، صلاح حافظ ، أمير اسكندر ، محمود أمين العالم ، رفعت السعيد ، عادل حسين ، شهدي عطية الشافعي ، ويلاحظ أن بعض هؤلاء الصحفيين قد تعرضوا للتعذيب ، حيث مات شهدي عطية من التعذيب في يونيو ١٩٦٠ ، كما أن هناك حالات أخرى من التعذيب حيث قضت محكمة جنوب القاهرة في ٢٧ مارس ١٩٨٧ بإلزام الحكومة بدفع ١٢ ألف جنيه للصحفي محمد صدقي إبراهيم الذي أعتقل في الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ تعويضا عن اعتقاله وتعذيبه ، وأكدت المحكمة في حكمها أن هذا الصحفي قد تلقى خلال هذه الفترة أبشع ألوان التعذيب[٢٥] .

ب ـ المحاكمات :

قبل استعراض بعض المحاكمات التي تعرض لها الصحفيون في هذه الفترة ، لابد من النظر إلى طبيعة المحاكم التي شكلت للحكم في هذه الحالات ، فهي **أولا** : محاكم استثنائية **ثانيا** : أن قضاتها كانوا من العسكريين الذين يفتقدون الاستقلال ويمكن التأثير عليهم ، **وثالثا** : إن المتهم أمامها يفتقد الكثير من الضمانات منها حق استئناف الحكم ، **ورابعا** : أنها تصدر أحكاما تتضمن عقوبات تخرج عن حدود القانون العادي ، وهو ما يثير الشكوك ابتداء في مصداقية الاتهامات الموجهة إلى المتهمين في القضايا التي نظرتها هذه المحاكم ، إذ ما هي الحاجة إلى إنشاء مثل هذه المحاكم الاستثنائية ، إذا كانت هناك أدلة قانونية على صحة الاتهامات الموجهة إلى المتهمين ؟ ، ثم إن افتقاد قضاة هذه المحاكم للاستقلال يفقد كل هذه الأحكام حجيتها ومصداقيتها ، بل يؤكد الشكوك حول أن هذه الأحكام لم تكن سوى إجراءات تأديبية وانتقامية قامت بها السلطة نفسها ضد خصومها .

ولقد كانت أول هذه المحاكمات محاكمة كريم ثابت الذي شارك مع أبو الفتح في إنشاء جريدة المصري ثم أصبح المستشار الصحفي للملك فاروق ، ومحررا بجريدة المقطم وقد قدم كريم ثابت عام ١٩٥٣ إلى محكمة الغدر ، وكانت التهم الموجهة إليه هي استغلال نفوذه وصلته بالملك السابق فاروق ، للحصول على ٥ آلاف جنيه من مستشفى المواساة ، وقد حكمت عليه هذه المحكمة بحرمانه من حقوقه السياسية ، وتقلد الوظائف العامة والانتماء إلى الأحزاب لمدة ١٠ سنوات .

كما قدم أيضا لمحكمة الثورة صحفي بجريدة المصري هو محمود شكري ، الذي اتهم باتصاله بالإنجليز ، وكان هذا الصحفي قد قبض عليه فجأة ، رغم أنه كان مندوب جريدة

المصري لدى مجلس قيادة الثورة .

أما أبرز حالات استخدام هذا الأسلوب ، فقد جاءت عقب أزمة مارس ١٩٥٤ وباستخدامه تم تصفية الصحيفتين اللتين تبنتا الدفاع عن الديموقراطية والحياة النيابية ، بالإضافة إلى الدعوة إلى عودة الجيش إلى ثكناته خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، وهما المصري والجمهور المصري ، بالإضافة إلى ما لاقاة المسئولون عنهما من عقوبات قاسية .

وكانت جريدة المصري وصاحبها أحمد أبو الفتح على علاقة قوية برجال الثورة ، بخاصة جمال عبد الناصر ، وترجع هذه العلاقة إلى ما قبل قيام الثورة حيث يشير ثروت عكاشة إلى أن عبد الناصر قد طلب منه في عام ١٩٤٨ أن يعرفه بأحمد أبو الفتح ، وقد تم لقاء تعارف بينهما خلال هذه الفترة ، وتم وصل أحمد أبو الفتح بتنظيم الضباط الأحرار صلة وثيقة .

ويرجع ثروت عكاشة الفضل في تقديم موعد قيام حركة الجيش إلى أحمد أبو الفتح حيث يقول : إنه في ٢٠ يوليو ١٩٥٢ اتصل بي أحمد أبو الفتح ، وأبلغني أنه في النية تشريد أربعة عشر من الضباط يزج بهم في السجون ، ونصح إلى رمزا بأنه لابد من تحرك سريع ، وإلا حاق بالضباط الأحرار مالا يتوقعون ، مما أدى إلى التعجيل بقيام الثورة[٢٦] ، كما يؤكد أنور السادات الرواية نفسها بأسلوب مختلف حيث يقول : إنه في ١٨ يوليو ١٩٥٢ أبلغ أبو الفتح عبد الناصر بأن الملك ينوي تغيير الوزارة ، وأن وزير الحربية في الوزارة الجديدة هو حسين سري عامر الذي يعرف الكثير عن الضباط الأحرار ، والذي سيكون أول ما يفعله هو أن يقضي عليهم ، لذلك اتخذ عبد الناصر قرار قيام الثورة قبل تولي هذا الوزير لمهام منصبه ، وقبل أن يفلت زمام المبادأة ، وكان يعني هذا أن تقوم الثورة في يوليو بدلا من نوفمبر ١٩٥٢[٢٧] .

ولقد استمرت هذه العلاقة القوية بين عبد الناصر وأحمد أبو الفتح ، بعد قيام الثورة حتى أن عبد الناصر كان يقضي وقتا طويلا في جريدة المصري ، وأحيانا كان يقرأ البروفات بنفسه ، وكانت الثورة قد اختارت جريدة المصري لتكون مركزها الإعلامي ، كما وقفت جريدة المصري موقف التأييد من معظم قرارات مجلس قيادة الثورة وعلى سبيل المثال أيدت مشروع قانون الإصلاح الزراعي منذ البداية ، وحذرت كبار الملاك تحذيرا قويا من مقاومته، وطالب أبو الفتح بأن يختفي عهد الإقطاع من مصر إلى الأبد .

إزاء كل هذه الظروف يثور السؤال ، ما الذي يدعو مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ هذه الإجراءات العنيفة ضد جريدة المصري وأصحابها ؟ ، لقد بدأ الخلاف بين المصري وحركة الجيش عندما نشر أحمد أبو الفتح مقالا في ٣١ مايو ١٩٥٣ عنوانه : « نعم للدستور » ، وقد شكا أحمد أبو الفتح في هذا المقال مما تفعله الرقابة مع جريدة المصري ، وقد نشرت الأخبار في اليوم التالي ردا من صلاح سالم احتج فيه على اتهام أحمد أبو الفتح عهد الثورة بأنه استمرار لعهد فاروق ، وتساءل عن سر اختيار وقت المباحثات (مع الإنجليز حول الجلاء) بالذات لإثارة مثل هذه القضايا بطريقة تساعد على بلبلة الأفكار وتصديع الجبهة الداخلية بما يحقق بال المستعمر ، وفي ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ أقام مجلس قيادة الثورة مؤتمراً شعبيا هاجم فيه صلاح سالم جريدة المصري هجوما عنيفا ، واتهمها بالعمالة لحساب الإنجليز ، وقال : إن الرقابة على الصحف ستظل قوية بتارة تضع سيفا فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار ، وأننا سنطهر بقوة وحزم كل ركن من أركان هذه الدولة ، ولن نتساكى في هذا المضمار ياصاحبة الجلالة .

ولقد جاءت أزمة مارس ١٩٥٤ ، وموقف جريدة المصري من قضية الديموقراطية مما أدى إلى قيام مظاهرات عمال النقل بقيادة الصاوي أحمد الصاوي بمهاجمة الجريدة وقذفها بوابل من الطوب والهتاف ضد الجريدة وضد الديموقراطية والحريات . وتجمع الكثير من المصادر على أن هذه المظاهرات قد دبرتها هيئة التحرير ، كما قامت الصحف التي تسيطر عليه الثورة بشن حملة ضد الصحف الليبرالية مثل المصري وروز اليوسف .

ولذلك فبعد إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس اتخذ مجلس قيادة الثورة في اجتماعه في ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، قراراً بمحاكمة محمود أبو الفتح ومصادرة أمواله . وفي مايو ١٩٥٤ أصدرت محكمة الثورة برئاسة عبد اللطيف بغدادي وعضوية أنور السادات وحسن إبراهيم حكمها بحبس محمود أبو الفتح عشر سنوات وحسين أبو الفتح لمدة ١٥ عاما مع إيقاف التنفيذ .

أما بالنسبة لجريدة المصري ، فقد أوضحت محكمة القضاء الإداري أنه لم يصدر قرار بسحب رخصتها ، وأنها قد توقفت عن الصدور تلقائيا بعد الحكم بسجن صاحبها ومصادرة أمواله[٢٨] . كما قامت الثورة أيضا بفرض الحراسة على شركة الإعلانات الشرقية والصحف التي تصدر عنها وهي البورص إجبسيان ، البروجيريه إجبسيان بالفرنسية ، والإجبشيان جازيت بالإنجليزية ، كما فرضت الحراسة أيضا على شركة الإعلانات المصرية

وشركة التوزيع المصرية ، وتم فرض الحراسة على مطابع جريدة المصري ، وبالتالي فإن توقف جريدة المصري كان طبيعيا نتيجة فرض الحراسة على مطابعها من ناحية ، والحكم على أصحابها من ناحية أخرى حتى لو لم يصدر قرار بسحب رخصة الجريدة .

ولم تكتف السلطة بالأحكام التي أصدرتها محكمة الثورة على أصحاب جريدة المصري إذ قام مجلس قيادة الثورة بإصدار قراراً باعتقال محمود عبد المنعم مراد ، الذي كان يدير تحرير المصري ، كما أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بفصله من وظيفته الحكومية مع حرمانه من المعاش عن مدة خدمته التي بلغت ١٤ عاما قضاها في وزارتي المعارف والسياحة ، كما قرر المجلس إدراج اسمه في قوائم الممنوعين من السفر ، وعزله سياسيا ، وحرمانه من الانتخابات والترشيح ، وقد ظل محمود عبد المنعم مراد معتقلا حتى عام ١٩٥٦ .

يرى الحمامصي إن « محاكمة جريدة المصري وإغلاقها كان بمثابة إنذار للصحفيين بالتزام خط صحفي معين بدليل أنه تبع إغلاق المصري إلقاء القبض على بعض الصحفيين فترات محدودة ، كعملية تأديبية سريعة تفرض على كافة العاملين في الصحافة الالتزام بالتأييد[٢٩] .

أما المحاكمة الثانية التي استهدفت تصفية الصحف التي دافعت عن الديموقراطية خلال أزمة مارس ١٩٥٤ فقد كانت لجريدة الجمهور المصري ، ورئيس تحريرها أبو الخير نجيب في ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ ، وقد اتهم بالاتصال بهيئات أجنبية ، وإخلاله بشرف مهنة الصحافة واستغلال هذه المهنة في ابتزاز الأموال واتصاله ببعض الطوائف لإثارة الفتنة في البلاد ، وقد حكمت محكمة الثورة على أبو الخير نجيب في ٢٠ مايو ١٩٥٤ بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة وتجريده من شرف المواطن ، وإحالة محرري جريدته إلى نقابة الصحفيين للنظر في أمرهم بما يكفل شرف المهنة ويطهرها من كل ما يمس كرامتها[٣٠] .

أما الصحيفة الثالثة التي تبنت الدفاع عن قضية الديموقراطية والحريات ، خلال أزمة مارس ١٩٥٤ وهي مجلة روز اليوسف ، فقد تلقى رئيس تحريرها عقوبة قاسية ، كما أوضحنا من قبل ، وهكذا تم تصفية هذه الصحف ، أو معاقبتها باستخدام اتهامات لا تتعلق بالقضية الأساسية ، وتثور الشكوك حول مصداقيتها مثل الاتهامات المتعلقة بالذمة المالية ، أو العمالة والاتصال بهيئات أجنبية ، أو إثارة الطوائف ، أو محاولة قلب نظام الحكم كما في حالة إحسان عبد القدوس وإسماعيل الحبروك .

وهذا يكشف عن أسلوب جديد استحدثته الثورة هو توجيه اتهامات ، تتعلق بالشرف الوطني للصحفيين أهمها العمالة لحساب قوى أجنبية ، وهو أسلوب كثر استخدامه بعد عام ١٩٥٤ ، وباستخدامه يتم تصفية الصحفيين ، وتشويه سمعتهم ، في الوقت الذي يتيح للسلطة الإدعاء بوجود حرية الصحافة ، وأن ما يتعرض له الصحفيون لا علاقة له بقضية حرية الصحافة .

جـ ـ الفصل من العمل أو المنع من الكتابة (الاستبعاد من مهنة الصحافة) :

جاء تأسيس مبدأ إغلاق مهنة الصحافة على أعضاء نقابة الصحفيين ، ليتيح للسلطة إمكانية استبعاد الصحفيين من العمل في مجال الصحافة ، عن طريق استبعادهم من عضوية نقابة الصحفيين ، وذلك هو الهدف الأساسي من تأسيس هذا المبدأ ، وقبل تأسيس هذا المبدأ تم إحالة محرري جريدة الجمهور المصري إلى نقابة الصحفيين ، للنظر في أمرهم كما أوضحنا من قبل ، كما تم طرح الدعوة إلى تطهير مهنة الصحافة ، وكان هذا المبدأ يعني استبعاد الصحفيين الذين ترغب السلطة في استبعادهم بحجج مختلفة ، وكان طرح هذين المبدأين يعني استخدام حق العمل ، أو بمعنى آخر لقمة العيش في التحكم في الصحفيين .

وقد قامت السلطة باستخدام أسلوب فصل الصحفيين ومنعهم من العمل من الصحف التي تسيطر عليها السلطة ، حيث تم فصل ١٣ محررا من محرري جريدة المساء ، بالإضافة إلى عدد آخر من الصحفيين اليساريين من المؤسسات الصحيفة الأخرى في ١٣ مارس ١٩٥٩ .

د ـ المصروفات السرية :

لاشك أن المصروفات السرية تعد اعتداء على حرية الصحافة ، وذلك بإتاحة الفرصة للسلطة لشراء ذم الصحفيين باستخدام المال وكان استخدام السلطة لها في الفترة السابقة على قيام الثورة عملا خطيرا له تأثيره السلبي على حرية الصحافة ، لكن الأخطر منه أيضا استخدام سلطة الثورة لهذا الموضوع بهدف استبعاد الصحفيين من العمل في الصحافة ، بالإضافة إلى تشويه سمعتهم ، والانتقام من بعض الخصوم السياسيين .

فقد أصدر صلاح سالم في ١٥ إبريل ١٩٥٤ بيانا باسم مجلس قيادة الثورة ، أعلن فيه أسماء الصحف والصحفيين الذين قبضوا مصاريف سرية من حكومات العهد الملكي الفاسد، واتهمهم البيان بالمشاركة في فساد ذلك العهد بالدفاع عن أخطائه وتبريرها وتضليل الرأي العام .

وقد تضمنت القائمة المرفقة بالبيان أسماء ٢٣ صحفيا و١٥ جريدة ومجلة حصلت على مصروفات سرية ، ولم تكن كل هذه الأسماء سليمة فهناك من قبض ، ولم ينشر اسمه ، وهناك من لم يقبض ونشر اسمه ، وتوضح الشهادات المختلفة وتسلسل الأحداث التاريخية أن الثورة قد استخدمت هذا الموضوع للانتقام من خصومها السياسيين ، وبهدف التخلص من مجموعة من الصحفيين وإبعادهم عن مهنة الصحافة .

فقد بدأ التهديد بالكشف عن أسماء الذين تقاضوا مصروفات سرية منذ عام ١٩٥٣ ، حيث قال صلاح سالم في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٣ إنه إذا كان هناك من باعوا أقلامهم في الماضي فهم يعرفون أنفسهم ، وأنا لا أريد أن أشهر بهم ، ولكني مستعد لتقديم كل ما لدي من معلومات للمسئولين عن نقابة الصحفيين وهم بدورهم يتصرفون .

لكن رغم هذا التهديد لم يتم الكشف عن هذه الأسماء ، إلا في إبريل ١٩٥٤ ، فكيف يمكن تفسير ذلك ؟ إن التفسير الوحيد هو أن السلطة كانت تدخر هذه الورقة لوقت الحاجة إليها ، وقد جاءت هذه الحاجة عقب انتصار جناح جمال عبد الناصر في السلطة ، ووضوح نية الجيش على البقاء في الحكم ، ومن ثم فإنه يمكن استخدام هذه الورقة لزيادة ترويض الصحفيين .

وهناك بعض الشهادات التي تنفي تقاضي بعض الأسماء التي نشرت بالكشف الذي أعلنته الثورة مصروفات سرية حيث ينفي مصطفى أمين تقاضي كامل الشناوي وعبد المنعم رخا لمصروفات سرية ، وأن اسم كامل الشناوي لم يكن موضوعا في القائمة ، وأنه قد أضيف قبل صدور البيان بوقت قليل من باب العقاب لأنه كان يقوم بتأليف النكات على أعضاء مجلس قيادة الثورة[٣١] ، ويقول مصطفى أمين إن كامل الشناوي قد كتب بيانا يتحدى فيه تقديم مستند واحد يثبت أنه قبض أي مبلغ من المصاريف السرية في أي عهد من العهود ، وقررت أن أنشر بيان كامل الشناوي في الصفحة الأولى جنبا إلى جنب مع البيان الحكومي ، وإذا بالرقيب يمنع نشر بيان كامل الشناوي ، واتصلت بالسلطات المختصة

فقيل لي : إنه إذا نشر بيان كامل الشناوي فسوف تصادر جريدة الأخبار[٣٢] .

كما ينفي مصطفى أمين في شهادته تقاضي عبد المنعم رخا لمصاريف سرية ، ويقول إن إحدى الحكومات قد دفعت نفقات رحلته إلى السودان لمدة شهر ، ليرسم للصحف التي تؤيد وحدة مصر والسودان مجانا ، ولم يتقاض أجرا على رسومه لا من الصحف السودانية ولا من الحكومة المصرية . ولما لم يكن في ميزانية وزارة الداخلية أي بند لتوضع فيه مصاريف هذه الرحلة ، فقد وضعت نفقات الرحلة في بند المصاريف السرية[٣٣] .

كما ينفي مصطفى أمين أيضا تقاضي نقيب الصحفيين حسين أبو الفتح وسكرتير النقابة مصطفى القشاشي مصارية سرية ، وأن حسين أبو الفتح قد قال له : إن المبلغ الذي قيل إنه أخذه من المصاريف السرية ، كان مبلغا دفعته حكومة الوفد للنقابة مساعدة لها لإقامة مؤتمر للصحفيين العرب[٣٤] .

وهناك شهادات أخرى تنفي حصول بعض الأسماء التي وردت ببيان صلاح سالم على مصاريف سرية مثل الدكتور إبراهيم عبده ، ،حيث يؤكد عادل حموده إن إبراهيم عبده كان مجرد ساع بين الحكومة وبين درية شفيق التي كانت تصدر مجلة أطفال اسمها الكتكوت ، وكانت الحكومة تشجعها وتدعمها وتقدم لها إعانة شهرية ، كانت تكلف صديقها إبراهيم عبده باستلامها بدلا منها وبتوكيل رسمي ، وبنفس الأسلوب أضيف اسم إحسان عبد القدوس وقاسم أمين زوج السيدة فاطمة اليوسف للقائمة ، وكان كل منهما يتسلم المبالغ نيابة عن فاطمة اليوسف ، ولم تكن المبالغ التي تتسلمها فاطمة اليوسف بنفسها أو يتسلمها ابنها أو زوجها نيابة عنها مصاريف سرية ، وإنما تعويضات حكومية قانونية عن الأعداد التي صودرت من المجلة[٣٥] .

ويؤكد حلمي سلام الشهادة السابقة بالنسبة لروز اليوسف حيث يقول إنها لم تكن مصاريف سرية ، وإنما كانت تعويضات عن الأعداد التي كانت تصادر من المجلة[٣٦] .

إن إيراد هذه الشهادات هنا لا يتم بهدف إصدار حكم بتبرئة الأسماء التي وردت في بيان صلاح سالم من تهمة تقاضي مصروفات سرية ، ولكن لتوضيح أن هذه القضية قد استخدمت بهدف تصفية حسابات الثورة مع الصحفيين ، والسيطرة عليهم ، وتشويه سمعة البعض منهم ، وقد استخدمت هذه القضية أيضا لمحاولة التقليل من أهمية حرية الصحافة ،

وأنها تعني فتح المجال للبعض للإثراء من خلال تقاضي المصروفات السرية ، حيث قال صلاح سالم في ١٤ إبريل ١٩٥٤ : إن الصحافة تصر على أن تنادي بالحرية والديموقراطية ليأخذ الصحفيون باسم الحرية المصاريف السرية ، وأن أسرة النقيب هذا الذي ينادي بالحرية لم يكونوا صحفيين ، ولقد تاجروا بالورق ، ولازالوا يتاجرون بالورق والأسلحة حتى هذا العهد .

إن هذا يعني أن استخدام ورقة المصاريف السرية قد تم أساسا بهدف التقليل من شرعية المطالبة بحرية الصحافة ، على أساس تصوير الهدف من ذلك بأنه محاولة للحصول على هذه المصاريف السرية وتضليل الرأي العام ، نتيجة لتأثير المال على الصحافة ، ثم لتصفية الصحفيين الذين ينادون بالديموقراطية والحريات ، وحل مجلس نقابة الصحفيين .

وهناك سؤال يطرح نفسه هنا إذا كانت الثورة قد استخدمت ورقة المصاريف السرية بهدف الادعاء بأن حكومات العهد السابق قد استخدمتها لشراء ذمم الصحفيين ، واستخدامهم في تضليل الرأي العام ، فهل قامت حكومة الثورة بإلغاء هذه المصاريف السرية وتحريم استخدامها ؟ إن صلاح سالم قد صرح في ٧ أغسطس ١٩٥٣ أنه توجد لبعض الوزارات مصاريف سرية مثل وزارة الداخلية وإدارة المخابرات الحربية ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تستغنى دولة من الدول عن هذه المصروفات التي توجه إلى سلامة الأمة في الداخل والخارج ، والقيام بأعمال لا يمكن بحال من الأحوال أن تفشي سريتها ، وستظل هذه المصاريف تؤدي الواجب الأصلي من اعتمادها ، وتوجه كما كانت في الماضي[٣٧] .

إن هذا يعني أن سلطة الثورة قد أبقت على المصروفات السرية ، ولم تقم بإلغائها ، وكان الأجدر بحكومة الثورة وهي تستخدم هذه الورقة في محاولتها للسيطرة على الصحافة أن تقوم بإلغاء هذه المصاريف ، أي أن إمكانية استخدام مثل هذه المصروفات قد ظلت قائمة.

٥ ـ حل مجلس نقابة الصحفيين :

كان صدام مجلس نقابة الصحفيين مع سلطة الثورة قد بدأ منذ وقت مبكر ، حيث دعا مجلس نقابة الصحفيين لاجتماع الجمعية العمومية في ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وقد بذلت

السلطة محاولات لتأجيل عقد هذا الاجتماع ، ونشر خبر التأجيل بالفعل في صحف الصباح يوم انعقاده ، دون استشارة أعضاء الجمعية العمومية الذين أصروا على الاجتماع ، وقد ناقشت الجمعية العمومية مسألة رفع الرقابة عن الصحف ، ورفع الأحكام العرفية ، ووافق المجتمعون على أنه إذا لم تلغ الرقابة على الصحف في موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ ، تضرب جميع الصحف عن الصدور ، وتعقد جمعية عمومية بعد أربعة أسابيع للنظر في ذلك إلا أن هذا الإضراب لم ينفذ .

وفي خلال أزمة مارس ١٩٥٤ أصدر مجلس نقابة الصحفيين بيانا في ٢٦ مارس ١٩٥٤ طالب فيه بإلغاء الأحكام العرفية فورا حتى تزول الآثار المترتبة عليها من قيود على الحريات، وأن تلغى كذلك الأحكام التي صدرت عن غير طريق القضاء العادي ، وسرعة الإفراج عن المعتقلين ، وتأليف وزارة قومية لإجراء الانتخابات الجديدة .

ونتيجة لذلك فقد صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٥ إبريل ١٩٥٤ بحل مجلس نقابة الصحفيين بعد اتهام سبعة من أعضائه بتقاضي مصروفات سرية . وقد تشكلت لجنة حكومية مؤقتة لتحل محل مجلس نقابة الصحفيين من فكري أباظة ود. حسين أبو السعود وكيل وزارة الإرشاد القومي ، ومحام عام ، وحسن كامل الملطاوي المدير العام لحسابات الحكومة .

وقد ارتبط حل مجلس نقابة الصحفيين بالدعوة إلى تطهير مهنة الصحافة وتقرر تعديل قانون النقابة ليتفق مع أهداف العهد الجديد وشرف المهنة .

٦ ـ عسكرة الصحافة المصرية :

بدأ غزو النخبة العسكرية للصحافة المصرية، كما تطلق عليه عواطف عبد الرحمن منذ الأسابيع الأولى للثورة ، وقد تمثل ذلك في إسناد مناصب رئاسة التحرير للعديد من الضباط في الصحف الناطقة باسم الثورة ، وقد تزايد نفوذهم تدريجيا حتى يمكن القول بأن حقبة جديدة بدأت في تاريخ الصحافة المصرية يمكن تسميتها بالحقبة العسكرية[٣٨] .

وقد جاء غزو النخبة العسكرية للصحافة المصرية نتيجة لتوجهات الرئيس جمال عبد الناصر نفسه الذي كان اهتمامه بالسيطرة على أجهزة الإعلام والصحافة ، أمرا ملحوظا ، بل إن تعييناته في مجال الصحافة كانت تعتبر مؤشراً للتنبوء بحركته السياسية في المستقبل

، حيث عهد إلى صلاح سالم بتولي مجلس إدارة جريدة الشعب الجريدة الثانية للثورة بعد الجمهورية ، التي رأسها أنور السادات ، وبعد مجلة التحرير التي رأس تحريرها أحمد حمروش ، وعين عبد الناصر ، خالد محيي الدين رئيسا لمجلس إدارة المساء التي صدرت في ٦ أكتوبر ١٩٥٦ ، وبذا أصبح للثورة ثلاث جرائد يومية ، ومجلة أسبوعية وأخرى شهرية باسم بناء الوطن أصدرها أمين شاكر مدير مكتب عبد الناصر فيما بعد[٣٩] .

وهكذا ففي الوقت الذي حرصت فيه قيادة ثورة يوليو على إصدار صحف تعبر عنها كبديل للصحافة القائمة ، والسعي لتغيير الخريطة الصحفية ، حرصت أيضا على وضع العسكريين في مناصب الإشراف والسيطرة على هذه الصحف .

ولقد « ترتب على اقتحام العسكر لحقل الصحافة الكثير من الآثار السلبية التي انعكست على الأداء المهني، والأدوار التي يقوم بها هؤلاء الذين ينتمون إلى مهنة الصحافة، فقد كان هؤلاء العسكر يفتقرون إلى الثقافة السياسية بمعناها الشامل ، ويغلب عليهم الطابع العسكري الفج »[٤٠] . ولم يكتف العسكر بالسيطرة على الصحف الصادرة عن الثورة، بل سعوا أيضا إلى السيطرة على نقابة الصحفيين من خلال تولي صلاح سالم منصب نقيب الصحفيين .

٧ ـ ربط الصحف بالاتحاد القومي :

كان الاتحاد القومي هو التنظيم الثاني الذي أنشأته الثورة ، بعد هيئة التحرير . وإذا كان علي صبري قد اعترف بصراحة بأن الهدف الأساسي من إنشاء هيئة التحرير هو تخريب المؤسسات السياسية المعارضة للثورة ، فإن الهدف الأساسي من تشكيل الاتحاد القومي هو محاولة خلق شكل تنظيمي بديل للأحزاب مستلهمين تجربة سالازار الدكتاتور البرتغالي المعروف ، وكان علي صبري قد أوفد في مهمة رسمية إلى البرتغال لدراسة التنظيم السياسي الذي يحمل نفس الاسم (الاتحاد القومي) ، والذي اعتمد عليه سالازار في حكم البرتغال حكما مطلقا لمدة تزيد على ثلث قرن ، وقد جاء بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي ، أنه تنظيم شعبي ، ورغم ذلك فقد استبعدت كافة العناصر التي كان لها نشاط سياسي ، قبل الثورة ويتصدرهم الشيوعيون والإخوان المسلمون ولذلك اقتصر هذا التنظيم على العسكريين وأهل الثقة من المدنيين ، واستخدمته رئاسة الدولة كأداة للتبرير

وتمرير اختياراتها السياسية مثل حق الاعتراض على المرشحين للانتخابات العامة ولعضوية النقابات[٤١] .

ولقد بدأت المحاولات لربط الصحف بالاتحاد القومي منذ عام ١٩٥٨ بإصدار القرار الجمهوري رقم (٨) لسنة ١٩٥٨ ، الذي نص على أن يقصر حق الترشيح لعضوية النقابات المهنية على أعضاء الاتحاد القومي ، ومن شأن هذا القرار أن يؤدي إلى سيطرة الاتحاد القومي على نقابة الصحفيين .

وفي ١٢ مايو ١٩٥٨ قام أنور السادات سكرتير عام الاتحاد القومي بالاتفاق مع أصحاب ورؤساء تحرير الصحف على أن ينضموا إلى الاتحاد القومي كأعضاء عاملين ، وفي ٥ يونيو ١٩٥٨ تقرر تكوين لجنة للصحافة في الاتحاد القومي تضم رؤساء تحرير الصحف ، مهمتها توفير التعاون بين الصحافة والتشكيلات العليا للاتحاد القومي ، وكذلك تكوين لجنة تنفيذية للاتحاد القومي في كل دار صحفية[٤٢] .

وفي عام ١٩٥٩ طالب الرئيس عبد الناصر بضرورة قيام الاتحاد القومي بدور إيجابي في توجيه الصحافة ، وكان ذلك تمهيدا لعملية تنظيم الصحافة ، وتمليكها للاتحاد القومي .

٨ ـ التمهيد لتنظيم الصحافة :

يرجع هيكل بداية تفكير عبد الناصر في تنظيم الصحافة ، أو تمليكها للدولة إلى أول يوم في قيام الثورة ، وأن عبد الناصر لم يكن راضيا عن الظروف المحيطة بملكية الصحافة في مصر ، كان يعتقد أن آل زيدان أصحاب دار الهلال ، وآل تقلا أصحاب الأهرام ، وآل نمر أصحاب المقطم قد أدوا دورهم في مرحلة معينة من تاريخ مصر ، لكن مصر الآن أمام مرحلة جديدة لا يستطيعون مسايرتها ، وكان له تجربة مزعجة مع آل أبو الفتح أصحاب المصري ، كما أن علامة استفهام ظلت أمامه طول الوقت على آل أمين أصحاب أخبار اليوم ، ولم يكن عبد الناصر في أي وقت من الأوقات يفصل بين المال وهوى صاحبه ، وكان رأيه أن هوى كل صاحب مال يرتبط بمصالحه ، لم يكن عبد الناصر راضيا عن الملكية العائلية للصحف ، ولكني لم أكن أتصور في نفس الوقت أن تتحول الصحف من ملكية الأفراد أو العائلات إلى ملكية الدولة ، فقد بدت لي تلك كارثة الكوارث ، ويضيف هيكل : إنني وقفت وحدي تقريبا في محاولة الدفاع عن الواقع الراهن في الصحافة ، في

الفترة من ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٠ ، حتى ولو أدى الأمر إلى بقاء ملكية الأفراد والعائلات، فقد بدا لي ذلك أهون الضررين وأخف الشرين ، وكان للثورة وقائدها وللتنظيم السياسي ورجاله رأي آخر[٤٣] .

أما جلال الحمامصي فيرجع بداية تفكير عبد الناصر في تأميم الصحافة إلى عام ١٩٥٥ حيث يقول : إن هدف عبد الناصر الأول كان إخضاع الصحافة لإرادته ، ولعله كان يبحث عن صيغة لذلك تجعل الصحافة ملكا لشخصه في الواقع وملكا للشعب في الظاهر ، ويروي الحمامصي أن عبد الناصر قال له : إن أكبر غلطة ارتكبناها هي إغلاق جريدة المصري ، ويعلق الحمامصي على ذلك بأنه كان يقصد أنه من الأفضل الاستيلاء على المصري لا إغلاقه ، ولكنه لم يكن يجد الصيغة التي تمهد لذلك[٤٤] .

ويروي الحمامصي أنه في عام ١٩٥٥ سأله عبد الناصر : ما رأيك في تأميم الصحافة ، فأجابه الحمامصي : وما الحاجة إلى ذلك ، والصحافة الآن ملتزمه بخط واحد ، وكانت الصحافة فعلا في بداية تحقيق هذا الالتزام ، وقد استمر حوارنا حوالي الساعة ، ولما وجد أني لا أوافقه على رأيه أجل مواصلة الحديث إلى المساء غير أنه لم يعاود الكلام في هذا الموضوع مرة أخرى ، فقد كانت من طبيعته أن يفكر وحده ، ويقرر القرار وحده ، ثم يطرحه بعد ذلك على المقربين إليه ، فإذا عارضه أحدهم توقف عن مناقشة الموضوع .

لكن الحمامصي نفسه يعود في كتاب آخر فيرجع هذا الحديث إلى تاريخ مختلف هو عام ١٩٥٦ ، وليس عام ١٩٥٥ كما جاء في « حوار وراء الأسوار » حيث يقول : إن عبد الناصر أحس في عام ١٩٥٦ بوصوله إلى مرحلة الانتصار على زملائه داخل مجلس قيادة الثورة ، فأخذ يعد العدة للخطوة التالية المهمة ويمهد لها ، وهي وضع يده على الصحافة وعقول العاملين فيها يرسم لها خطوات تفكيرها واتجاهات عملها ولا يقبل مناقشته في أي رأي يخالف رأيه[٤٥] ، ثم يعيد الحمامصي الراواية السابقة نفسها .

ولكن ما الذي يدعو عبد الناصر إلى التفكير في تأميم الصحافة منذ فترة مبكرة ، بالرغم من أن استخدام الوسائل التي عرضناها فيما سبق قد أدت بشكل كامل إلى سيطرته على الصحافة ، والتزامها بخط واحد يضاف إلى ذلك أن الصحافة قد ساهمت في خلق صورته الكاريزمية ، وبخاصة عقب تحقيقه لإنجازات يمكن أن تشكل إجماعا شعبيا حولها مثل الجلاء ـ تأميم قناة السويس ... إلخ ؟ لقد كان تفسير عبد الناصر لولاء الصحافة له

في تلك الفترة هو ـ كما ذكرنا ـ أنه « ولاء الخائفين ، وأنه لا أمان لخائف » ، وبالفعل كان تفسير عبد الناصر صحيحا إذ أن ممارسة الإرهاب ضد الصحفيين كما أوضحنا من قبل أجبرت الصحافة رغما عنها على الالتزام بخط الثورة ، ولم يكن تأييدها نابعا من التزام أيديولوجي ، إذ إنه لم يكن هناك أيديولوجية أصلا .

ويتضح من شهادة محسن عبد الخالق أحد الضباط الأحرار إنه عقب أزمة مارس اتجه تفكير عبد الناصر إلى تدعيم صحافة الثورة ، واستقطاب الصحف الأخرى ، فأسس جريدة الشعب ثم جريدة المساء ، ولكن كل ذلك في نظر عبد الناصر لم يكن كافيا ، خصوصا وقد كان يعلم أن صحافة الحكومة أو (فلنقل صحافة السلطة) تعاني ضعفا جذريا وطبيعيا حيث إن مرونتها الفكرية محدودة بطبيعة الحال ، وانعدام النقد فيها مسألة واضحة ، كما أن دفاعها عن السلطة أمر مفروغ منه ، باختصار يمكننا أن نحكم بأن المساحة الفكرية لهذه الصحف الحكومية ضيقة وغير مشبعة لرغبات القارئ وفكره ، ومن هنا مد عبد الناصر بصره إلى الدور الصحفية الأخرى ، وبدأ يفكر في شراء جريدة الأهرام ، بل دخلنا في مفاوضات فعلية مع أصحابه إلا أن عبد الناصر كان يخشى أن تلقى الأهرام خط جريدة الجمهورية في حالة وضع الأهرام تحت الملكية المباشرة للثورة ، وبرزت فكرة أخرى في ذهن عبد الناصر وهي أن وجود رئيس تحرير يطمئن إليه عبد الناصر شخصيا في الأهرام كاف جدا دون الدخول في المشاكل الإدارية والمالية لدار الأهرام ، وكذلك الخشية من انعكاس ملكية السلطة للأهرام على استقلاليته التي عرف واشتهر بها ، ومن هنا كان هيكل هو الاختيار الذكي جدا لقيادة الأهرام ، فقد استطاع هيكل أن يحافظ على استقلالية الأهرام وكيانه وتواصله التاريخي مع نقله نقلاً لينا وناعما وكاملا داخل الإطار الثوري.

كما يؤكد محسن عبد الخالق إن عبد الناصر هو الذي أوحى إلى أصحاب جريدة الأهرام أن يصبح هيكل مسئولا عن تحريرها[٤٦] .

إن قرار تأميم الصحافة أو تنظيمها لم يأت فجأة ، وبالتأكيد فإنه طبقا للكثير من الشهادات التي عرضنا بعض أمثلة لها كان عبد الناصر يفكر في تأميم الصحافة قبل صدور قرار التنظيم بوقت طويل ، يرجع طبقا لمعظم الروايات إلى عام ١٩٥٦ ، ولقد كان تنظيم الصحافة نتاجا طبيعيا لممارسات السلطة ورغبتها في السيطرة الكاملة على الصحافة ، يوضح

ذلك ممارساتها إزاء هذه الصحافة ، وبالتالي فإنه لابد من رفض التفسيرات الجزئية التي ترجع صدور قرار تنظيم الصحافة كما يقول حلمي سلام إلى أن إميل زيدان صاحب دار الهلال قد رفض طبع مجلة بناء الوطن التي كان يصدرها أمين شاكر مدير مكتب عبد الناصر إلا بعد تسديد ديونها لدار الهلال والتي بلغت عشرة آلاف جنيه ، ونتيجة لذلك غضب جمال عبد الناصر ، واعتبر أن تصرف دار الهلال مسألة تحد للنظام والثورة .

وقد يكون لهذه الحادثة دور في التعجيل بإصدار قرار تنظيم الصحافة ، لكنها بالتأكيد ليست السبب ، إذ إن تفكير عبد الناصر كان يتجه إلى ذلك منذ وقت طويل .

obeikandl.com

هوامش الفصل الخامس

(١) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٤) ص ٢٣٧ .

(٢) عادل حمودة ، أزمة المثقفين وثورة يوليو ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٥) ، ص ٧٦ .

(٣) عبد العظيم رمضان ، الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩) ، ص ١٤٥ .

(٤) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية المعاصرة أداة تتغير أم آلية استمرار ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوي للعلوم السياسية ، ٥ – ٩ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٥) صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر، ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦) ص ٣١٦ .

(٦) إبراهيم عبده ، م . س . ذ ، ص ٢٤٧ .

(٧) جريدة الوطن الكويتية ، ١٩٨٤/١٠/٥ .

(٨) جلال الدين الحمامصي ، من القاتل ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٤) ص ٥٥ .

(٩) ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ، ١٩٥٢–١٩٧٤ ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ، ص ص ١٥–١٦ .

(١٠) رمزي ميخائيل جيد ، أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة القومية ١٩٥٢–١٩٨٤ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٤) ص ٢٨٦ .

(١١) - The International Press institute, Op. cit, p. 177

(١٢) - Ibid, P.177

(١٣) ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة بين التشريع والتطبيق ، م . س . ذ ، ص ١٦ .

(١٤) عبد العظيم رمضان ، م . س . ذ ، ص ١٧٢ .

(١٥) كرم شلبي ، صحافة الثورة وقضية الديموقراطية في مصر ، (القاهرة : مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٨٢) ، ص ١١٣ .

(١٦) وحيد رأفت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٨) ص ١٧٩ .

(١٧) كرم شلبي ، م . س . ذ ، ص ٩٩ .

(١٨) وحيد رأفت ، م . س . ذ ، ص ١٨٠ .

(١٩) كرم شلبي ، م . س . ذ ، ص ٣٩ .

(٢٠) ليلى عبد المجيد ، السياسة الإعلامية في مصر ١٩٥٢-١٩٧١ ، م . س . ذ ، ص ٢٢٤ .

(٢١) رمزي ميخائيل جيد ، م . س . ذ ، ص ٢١ .

(٢٢) رشاد كامل ، ثورة يوليو والصحافة ، (القاهرة : مطابع روز اليوسف ، ١٩٨٩) ص ١١ .

(٢٣) رمزي ميخائيل ، م . س . ذ ، ص ٣٩ .

(٢٤) لطفي الخولي، مدرسة السادات السياسية واليسار المصري، (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر).

(٢٥) جريدة الوفد ، ٢٨ مارس ١٩٨٧ .

(٢٦) ثروت عكاشة ، مذكرات في السياسة والثقافة ، جـ١ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧)، ص٨٤ .

(٢٧) أنور السادات ، البحث عن الذات ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٩) ص ١٢ .

(٢٨) جريدة الأهرام ، ٢٦ مايو ١٩٨٥ .

(٢٩) جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الأسوار ، م . س . ذ ، ص ٣٨ .

(٣٠) ليلى عبد المجيد ، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢-١٩٨١ ، م . س . ذ ، ص ١٨ .

(٣١) مقابلة أجراها الباحث مع مصطفى أمين بمكتبه بأخبار اليوم في ١٩٨٨/٩/١٦ .

(٣٢) المصدر السابق نفسه .

(٣٣) مصطفى أمين ، صاحبة الجلالة في الزنزانة ، م . س . ذ ، ص ١٨٧ .

(٣٤) المرجع السابق نفسه ، ص ١٩٢ .

(٣٥) عادل حمودة ، م . س . ذ ، ص ١٨١ .

(٣٦) رشاد كامل ، م . س . ذ ، ص ١٦٢ .

(٣٧) ليلى عبد المجيد ، السياسة الإعلامية في مصر ، م . س . ذ ، ص ١٦٦ .

(٣٨) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية المعاصرة أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ٥٧.

(٣٩) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ٢ ، (بيروت : المؤسسة العربية للدرسات والنشر ، ١٩٧٥) ص ١٣٣ .

(٤٠) عواطف عبد الرحمن ، الصحافة المصرية المعاصرة أداة تغيير أم آلية استمرار ، م . س . ذ ، ص ٤٩.

(٤١) المصدر السابق نفسه ، ص ١٢ .

(٤٢) رمزي ميخائيل جيد ، م . س . ذ ، ص ٥٤ .

(٤٣) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، م . س . ذ ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٤٤) جلال الدين الحمامصي ، حوار وراء الأسوار ، م . س . ذ ، ص ٩٤ .

(٤٥) جلال الدين الحمامصي ، القربة المقطوعة ، ط٣ ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٢) ، ص ٢٤ .

(٤٦) انظر شهادة محسن عبد الخالق في رشاد كامل ، م . س . ذ ، ص ٩٣ .

obeikandl.com

obeikandl.com